

حاشية

العلامة ملا عبدالرحمن الپینجوینی

على

شرح العقائد النسفية

للعلامة الثاني سعدالدين مسعود التفتازاني

كتب هذه النسخة الشريفة :
مامؤستا عبدالله الكاتب

وله

بسم الله الرحمن الرحيم نستعين هذه حواشي النجوين على شرح العقائد

قوله في نفوت الجبروت اضافة السبب الى السبب اي في نفوت هم سبب الجبروت **قوله** واكثر هاترا عاه عطف
السبب **قوله** يرث قد عا الكلام النفي واللفظ **قوله** بالكلام اللفظي كالفق **قوله** فاطلق عليه هذا الاسم لئلا يظن
تالاسم سبب التعليم والتعلم عا المتعلم بالفق **قوله** فيشتد افتقار الى الكلام اي اللفظ **قوله** كأنه هو الكلام اي الكلام
النفي **قوله** وثبت المنزلة بين المنزلتين اي لم يلب الكبرية **قوله** لعصيت اي كفرت او فقت **قوله** قد خلت النار
اي ابدان وذلك النار عندهم امالا هذا الكيان لم يبق في النار عندهم او للكاف **قوله** فكان الاصلح لكان عتوت صغير
فعا اي الجبان ان كلمة مات بعد غير كافي في علم الله انه لو عاش الى حد الكبر لكان من اهل النار خالداً **قوله** لما كان بين الكلام
بصدده مع للاسم مكان لما في عا **قوله** باعتبار اشتغالها عا ذلك اشتغال الدال والكل عا جبر المدلول والجن في الاول
ب واشتغال الكل عا الجن في الثلاثة الاخيرة **قوله** حقائق الاشياء اضافة السبب عا مقصود ظاهر لتقريبه واطرافه
بيانية في الحقيقة ثم ان كان الماد بالشيء الموجود كما يصرح به الشارح بقوله كالحقوان الناطق نظيراً لا تشبهاً عا ^(او تشبهاً)
من قال بوجود الطبايع والماد ببيانية الاضافة بيانية البيان وان كان الماد ما يصح ان يعلم لا ببيانية اصلاً تأمل
قوله فابتنه في القنارية والقنارية **قوله** فلما انما ان ما ففقتة الخ يعني ان لقوا ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب الفرض
والاعتقاد عا تحقيق مذهب الشيخ لا بالفعل بحسب نفس الامر كما هو ظاهر مذهبهم **قوله** ليكتمل قولك الثابت ثابت اي
ليكتمل قولك الثابت ثابت مثلاً قولك السائل في اسبغ الامور لنا بنية ثابتة الذي يبر في قوة الثابت ثابت بناء عا نعم
ان التصاوت ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب نفس الامر عا ما هو ظاهر مذهب الشيخ والافلا في بيت ما
مخفي فيه وهذا المثال عا تحقيق مذهبهم **قوله** ولا مثلي انا ابراهيم الخ اي ولا مثل قوله شعري شعري في قوله انا ابراهيم الخ
قوله والعلم متحقق في الادارية الآتية **قوله** القطع اه وليكتمل لقدم اللفظة تقرياً لقياسه هكذا لو لم يقدر الشبوت
لكان الظاهر انهم في قولهم المصنف جميع النواحي لم يجمع الحقائق لكن جميع الانواع عجيبة الحقائق باطل للقطع بانه

الاشياء ان يترك حاله
من قولك انك في حال
كثرة منبأ عا عا في قوله

الح **قوله** لا علم بجميع الحقائق كان المادى رفعة الاحباب الخاى ليس جميع انواع العلم من التصور والمصدق بالثبوت
وبالاحوال موجودة لا السلب لك فافهم **قوله** لا ثبوت لشيء من الحقائق بل قول المناوئة والمندية **قوله** ولا علم بغير حقيقة
الخاى ولا ثبوت الاحوال لها تأمل هذا قول اللاادرية **قال** خلافا للسوقراطية المنكرين للحيات والبلديات
اولها جميعا فتدبر **قوله** ومنهم من يثبت ثبوتها وينعم انها تابعة للاعتقادات بغير ان اذالم يكن شيئا من الاشياء
لا يوجب الاعتقادات ولا محلوها فكيف تتبعها الحقائق **قوله** ان لم يتحقق نفس الاشياء الخاى ان لم يثبت السلب الخ
في قولكم لاشي من الحقائق في نفسه فقد ثبت شي منها والا لا تفرق النقيضان فتدبر **قوله** ثبت اشياء الى ان ضيق
عائد الى شي من الاشياء لان النقيض للسلب الخ هو الاحباب الخاى **قوله** والعكس قد يغلط الخاى في صفة والكبرى
مطوية تقيرا لقياس هكذا الخاى قد يغلط في بعض المواد ومت يغلط في بعض المواد بمحض ان يغلط في جميعها وقوله
في الجواب قلنا الخاى في بعض الخاى منع للكبرى **قوله** لانهم لا يعرفون معلوم اى والى من قولهم معلوم يجب
نفس الامر **قوله** لا علم لانهم لا يعرفون معلوم اى اصلا عند المناوئة او من حيث العلم عند اللاادرية او يجب
نفس الامر عند المناوئة فانه والى كان عندهم معلوم يجب الاعتقاد لكن يثبت به شي يجب نفس الامر
قوله فيشمل ادراك الحواس لذوى العلم **قوله** مع عدم التقييد بالعلم لى المادى ما يقوم بالغير بل المادى بها
مالا يدرك بالحواس الظاهرة جوهرا كان او عرضا واهلا اعتبارا بالمال وبالابيان هنا ماله وجود خارجى
ويدرك بالحواس الظاهرة جوهرا كان او عرضا **قوله** فان قيل السبب المؤثر الحقيقى **قوله** والسبب المؤثر قد يقال
ان في كلامه اعتبارا حيث ترك الحقيقى فيما هو المؤثر هنا اذ المادان السبب المؤثر الحقيقى في العلوم كلها هو
الله تعالى والسبب المؤثر الظاهرى هو العقل واما الحواس والاخبار فليست بمؤثرة لا حقيقة ولا ظاهرا **قوله**
وهو العقل لا غير اى ليس العقل مؤثرا حقيقيا اما عندنا فلا ان المؤثر في الممكنات هو الله تعالى واما عند الفلاسفة
سفة فلان العقل قابل للعلوم والفاعل هو المبدء الفياض **قوله** وانما الحواس الخاى ان السبب ذهب الى
مدى من قال ان الادراك الحاصل عقب استعمال الحواس للعقل في ذوى العقول والا ففهم الادراك لهم

قد جعلوه سببا في اى واحد من
تحت العقل غير لانها ملح

وللبهايم يدل على انه للحواس لا للعقل **قوله** والسبب المخفض في الجملة اى سواء كان مؤثرا ظاهريا او لم يكن مؤثرا اصلا
قوله مثل الوجه في الخ من كونه انفسية من المفطورة القياس وتكسر السماع من الجماعة المأمورة بالتواطى على الكذب **قوله**
ونظرا لعقله ان كان الكاذب خفى لمقل بكونه سببا للعلم بالاوليات **قوله** قلنا هذا الخ حاصلة اختيار الشك الاخير
منه **قوله** لا يخصص في الثلاثة **قوله** على عادة الما يخفى الخ اى قد ما والمكتلين واما الاخر فلم يميز ضوا عن تدقيقات الفلا
سفة تأما **قوله** في الاقتصار على تفصيلات وتدقيقات المقاصد اى المائل الدينية **قوله** والاعراض الخ اى
وارباع ما يمكن ويلىق انذار به تحت امر واحد اليه وقوله فانهم لما وجدوا اه علة للاعراض عن التفصيل
وارباع ما يمكن ويلىق ارجاعه وعدم ارجاعه ما لا يمكن كالحواس وما لا يلىق كالحجب الصادق ويمكن ان
يقال ان ما هو علة للاعراض عن تدقيقات الفلا سفة وتفصيلاتهم لما الاخير مجوابه واما الاولان فتوطئة
تأمل **قوله** عن تدقيقات وتفصيلات الفلا سفة اى الى لا افتقار اليها لدين سواء كانت مطابقة او لا **قوله** جعلوا
الحواس من احد الاستجابات اى ولا يمكن ادراكها تحت العقل لوجودها في غير ذوى العقول فتدبر **قوله** من جهة
الكل مقصد جميع الاسم مكان **قوله** يفيض الى العلم بحجج التفات هذا في الاوليات والوجدانيات **قوله** بطريق
ويصول الهواء اى تموضع لانفسه تأمل **قوله** الى الصماخ اى صبره **قوله** عفا ان الله يخلق اه يعنى ان الله تعالى علة فاعلة
النفس علة قابلة **قوله** في النفس اى في ذوى العقول وفي محل القوة في غير ذوى العقول فتدبر **قوله** يدرك بها الاضواء والالوان با
لذات **قوله** والاشكال والمقادير الخ بالفرض **قوله** ادراكها في النفس او في محل القوة **قوله** وضعت اى خلقت **قوله** ولا يدرك بها
ما يدرك بالحاسة الاخرى الذى يستفاد من تقديم الجوارح وكذا ولا يدرك بالحاسة الاخرى ما يدرك بها الا ان ما ذكره الشا
رح لا يلائم لهذا **قوله** من اوصاف الخبر اى احواله بواسطة خبره الماوى في الوجود **قوله** وقد يقال ان اى الصدق والكذب اذا كانا
مصدرى المعلوم في اللغة يعنى الاخبار اى كوا المتكلم مخبر عن النسبة التامة فتوقا كانت وانقضاء على الحصول الواقع الذى تلك
النسبة ملتبسة به في نفس الاصل ولا عليه فيكونان خبر صفات الخبر اى اذا كانا مصدرى المعلوم واما اذا كانا مصدرى المجرول
فخبر صفات المخبر عنه والصدق والكذب الاصطلاحيان منقولان منها **قوله** لما انه اى الخبر بوصف التواتر والعلم به اه **قوله**
دق

وقوع العلم اى بسببه ^{النتيجة} قوله فانا نجد انه تنبيه وفيه اشارة الى ان الامر الاول من الوجدانيات تأمل قوله وانه ليس الا بالاداء
خبر اى قبل الرؤية لها قوله وذلك لانه تنبيه واستدلال قوله يحصل للسند وغيره حتى الصبيان وكل مكان
 كذلك فهو ضروري قوله اما خبر النصارى الخ قوله فان قيل خبر كل اه اعتراض على الامر الاول قوله فان قيل
 خبر كل واحد لا يفيد الا الظن قوله وضم الظن الخ اشارة الى الكبرى تقرير القياس هكذا خبر كل واحد
 احد مفيد للظن وكل مفيد للظن فمعه الى مثله لا يوجب اليقين ثم هذا القياس اقيم مقام الكبرى والصغرى مطلق
 برأسها تقرير هذا القياس الخبر المتواتر مركب من خبر كل واحد واحد من الآحاد وكل مكان كذلك لا يوجب
 اليقين لان خبر كل واحد والجواب المذكور بقوله قلنا منه الكبرى قوله فان قيل الضروريات لا يقع فيها التناقض
 وت يحتمل ان يكون سؤالا على الامر الاول اعني افادة المتواتر بالضرورة العلم كما عييل اليه قوله والخبر المتواتر قد
 انكرا فادته للعلم اه حيث لم يقل وقد انكرا جماعته ضرورة العلم الحاصل بالمتواتر وان يكون سؤالا على الامر الثاني
 اعني كذا العلم الحاصل به ضرورة لا كما عييل اليه قوله اقوى من العلم بوجوده قوله حيث لم يقل اقوى من افادة المتواتر
 العلم بوجوده اه قوله ونحن نجد العلم اه نشر على الترتيب قوله اقوى من العلم بوجوده استلزامه اى ومنه افادة الخبر المتواتر العلم بوج
 حوده قوله والمتواتر قد انكرا اى وقد انكرا جماعته العلم الحاصل بالمتواتر ففي كلام الشارح احتباك فمع هذا يكون قوله فان قيل
 الضروريات اه سؤالا على كلا الامرين قوله قلنا هذا ممنوع عن انتقال من المعافضة الى المعافضة قال وهو يوجب تعلم الاستدلال
 والذي يظهر لي ان ضرورة العلم واستدلالية بضرورة واستدلالية افادة الخبر للعلم فرادى المصنف يوجب الايجاب بالنظر
 ويدل على ذلك ان ما ذكره الشارح في بيان كون الخبر موجبا عين الدليل الذي ذكره في بيان استدلالية العلم قائل قوله
 اى بالنظر في الدليل اى في نفسه فالمراد بالمقدمات الغير المأخوذة من الترتيب او في حاله فالمراد به المفرد قوله من قضايا صداقة
 او كاذبة قوله يستلزم استلزاما علميا او انقيا قوله فلتقف فلتقطع بان من الخ اى للقطع بان هذا الخبر خبر من اظهر الله
 المحقق على ذلك تصديقا له في دعوى الرأية وكل خبر من اظهر الله المحقق اه يعلم ان محبة صادق فيه يقف العلم بمضمونه قوله فلتوقف على الا
 استدلال اللام للعهد ثم هذه صغرى والكبرى وكل ما هو متوقف على الاستدلال استدلاله مطوية قوله واستحضار انه الخ

أما العلم بمفهوم خبر من ثبت الخ بردي

غير ينبغي تخصيصات
التي بالطائفتين
التي بالاقوال

أي استحصا الدليل السابق وهو أن هذا الخبر خبر من ثبت ركانته اه فالوقوف من توقف المفاد على المفيد
هذا ولا تلتفت الى كلام البردي **قوله** انه خبر من ثبت ركانته بالمعجيات هذه المقدمة امام المتواترات او من المتأهلات
تأمل **قوله** اي في عدم احتمال النقيض المراد بالاحتمال هنا وفي تضييق الثبات الاحتمال عند العقل ثم اعترض بان احتمال
النقيض اعم من ان يكون في الحال او في المآل لعدم التقييد بقيد واحتمال الزوال بالتكليف هو احتمال النقيض في المآل
فالاول اعم من الثاني فعدم الاول يترك احتمالا ^{لعدم} الثاني ويستلزم انه فيلغو ذكر ثبات واجيب بان احتمال النقيض
وان كان اعم الا انه لقرينة المقابلة يقيد بقيد في الحال فلا يلغو ما ذكره اليه انه انما هو في مفهوم التسخير السيقن
عدم الاحتمال حالا ومالا لاحالا فقط **قوله** في حكم المتواتر الا انه يوجب العلم الاستدلال **قال** واما العقل اي النظر
الصحيح في العقل كما سيظهر **قوله** فهو يجب للعلم ايضا ومفيدة بالضرورة **قوله** على ان ما ذكرتم اي الاستدلال بماه **قوله** بنظر
العقل اي بافادته **قوله** فان زعموا انه مما سارقه للفاسد اي له عوى الضرورة في المدعى الفاسد اعني كذا النظر الصحيح مفيدة
للعلم وسببها حيث ادعوا فيه الضرورة **قوله** بالفاسد اي بالاستدلال بافادته النظر الفاسدة في نفى الامر المسكت عنهم
فيكون الزاميا **قوله** اما ان يفيد شيئا فلا يكون فاسدا ممنوع **قوله** فان قيل كذا النظر مفيدة اه هذه الشهادة للسمنية لا لبعض
الفلاسفة ايضا لانهم لا يعترفون بافادته النظر للعلم فيما عدا الاكسيات وترد عليهم هذه الشهادة ايضا **قوله** كما يقال قولنا
العلم متغير الخ هذا النظر في التمثيل فهو قولهم الخ حرام وليس الحمية لمخصوصية الخ بل لكونه سكر فيكون سكر حراما **قوله** مفيدة للعلم
اي بالضرورة بعد تفتق كيفية الاندراج فلا يتجه ان ذلك لا يصح فيما عدا الشكل الاول والقياس الاستثنائي ثم انه ينبغي تخصيص
النظر القياسي لعدم افادة التمثيل والاستقراء العلم بعين اليقين **قال** وما ثبت منه الخ الظاهر ان هذا التقييم هو التقييم الثاني
لصاحب البداية فلما ان المصنف هناك العالم بالحاصل بنظر العقل فكذلك في كلام المصنف فيكون الادب بالكتابة في الاكسيات بالحق
الاختصاص على المراد من الاستدلال ويكون مثاله المصنف مثالا للضرورة بالحق الثاني كما جعله صاحب البداية مثالا للضرورة
بالحق الاول **قوله** يكون مثالا بالعلم ونعم الشارح ان هذا هو التقييم الاول لصاحب البداية فيرد عليه ما يرد **قوله** اي باول التوضيح غير ان صاحب
الخ اقول لا شك ان الشارح انما فسر البداية بما فيه صاحب البداية في التقييم الثاني اشارة الى ان الضرورة في كلام المصنف عين

فقد ركن الكلام في حق الامر
نظري

وجود العرض في الموضوعين بوعين وجوده في نفسه فافهم قوله بخلاف الجسم أي والجوهر المفرد قوله معنى قيام الشيء والملازم
 بالشيء اعم من الواجب والجواهر المجردة والهيولى والصور الجوهرية والجسم قوله يصير الاول اى يجعل ذلك الاختصاص قوله
 سواء كان اى كل من القائم والمقوم به قوله مخيلا اى بالذات او بالتبع قوله ليتحقق الابعاد الثلاثة والى لم يكن تقاطعها على ^{الاما}
 قائم قوله وليس هذا نزاعا لفظيا النفي مقصود الى القيد فقط قوله بل هو نزاع الى لفظ لا جمع الى اللفظ لان النزاع في ان اى
قوله وضع اى في اللفظ قوله بانه يقال لاحد الجسمين اه دليل للقدم الرافعة وكلمة لا من لولا اجزاء المقدم تأمل قوله لما
 صار مجموع زيادة الجزء ازيد في الجسمية بل انما في التركيب فاذا عبر عن قولنا ان زيد في التركيب بالاجسم او بالانزيد في الجسمية
 دل على ان مجرى التركيب كاف في الجسمية قوله وفيه نظر الخ منعه للقدم المطوية عما تقديران يراد بالجسمية في كل من المقدم
 والثاني الجسم الطبيعي والتعريف عما ان يلزم فيها التعليق والملائمة عما تقديران يرد بها في المقدم الطبيعي وفي الثاني
 التعليق قوله وجب بالضم اه بالتعبير عن الانزيد في التركيب بالاجسم انما يدل على ان مجرى التركيب كاف في الضمته ولا
 سلم انهم عبروا عن الانزيد في التركيب بالانزيد في الجسمية بل بالانزيد في الحساب قوله اذ لو كانت مجزئين اه هذه
 الملائمة والشرطية صفى الاقتران في المعارف والملائمة الواقعة كبرى بكونها اى مقدها وتاليها مطوية تعبر
 الدليل بكونها لو كانت مجزئين لكان فيها خط بالفعل ولو كان فيها خط بالفعل لم تكن كثر حقيقة ينتج لو كانت مجزئين
 بين لم تكن كثر حقيقة والفاء في قوله فلم تكن كثر داخله على تلك النتيجة ومقدما متروك فالمدكور في هذا الدليل
 ثلثة اجزاء مقدم الصفى وتاليها وتالى النتيجة كما ان المتروك ثلثة مقدم الكبرى مع تاليها ومقدم النتيجة وكل من
 الاجزاء والمدكورة قرينة لواحد من الاجزاء المتروكة فتالى الصفى قرينة لمقدم الكبرى وتالى النتيجة لتالى الكبرى ومقدم
 الصفى لمقدم النتيجة قوله لان كلامها اى صفى الشكل الثاني قوله الاجزاء الموجودة بالفعل قوله والعظم و
 الصغرة اه اشارة الى الكبرى مع دليلها اى وكل عظيم وصغير متناه لانها كثير الاجزاء وقليلها وكل كثير الاجزاء
 وقليلها متناه فكل عظيم وصغير متناه قوله انما تركب الباء للتحقق قوله الاجزاء بالفعل قوله ان اجتماع اجزاء الجسم
 ليس لذاته تقريبا لاستدلاله بكون كل جسم اعم اجتماع اجزائه ايس مقتضى الذات وكل امر كان كذلك فالله تعالى قادر

هذا هو المقصود من قوله
 اجزاء الجسمية
 لان كل اجزاء الجسمية
 هي اجزاء الجسمية
 لان كل اجزاء الجسمية
 هي اجزاء الجسمية

ص ٩ - وقوله لان الجوعلة النأوية الى الجوع المذكور ويجوز ان يكون قوله الى الجوع صلة الافراق فتح

عنا ان يخلق فيه الافتراق الى الاجزاء الذي لا يتجزى فكل جسم الله تعالى قادر على ان اه فقله ان اجتماع الاجزاء اه
اشاء الى الصفرى وقوله فانه تعالى اه الى النتيجة **قول** والا لما قبل الافتراق اه قد يقال ان اراد عدم قبول الافتراق
مع بقا الجسم بعينه فاللائمة مسلمة ولا نسلم بطلان التالى او عدم قبوله مع انعدام الجسم الاول وحل **قول** جميع
آخرين مثلاً فاللائمة ممنوعة عما هو رأى الحكيم فان الاتصال عندهم من مقتضى ذات الجسم ولا يبقى ذلك الجسم
بعينه عند ورود الانفكاك وبهذا الاعتراض افاده الشارح بقوله الآتى وليس فيه اجتماع اجزاء اصلاً **قول** عما الى يخلق
اي ينجبه جميع الافتراقات الممكنة من القوة الى الفعل **قول** عما ان يخلق فيه الافتراق اي جميع الافتراقات الممكنة خلقاً
مؤدياً الى الجزاء الذي لا يتجزى **قول** ولان الجزاء علة التقيد بقوله الى الجزاء **قول** لنزاهة الله تعالى عليه اي وقد فرض
ضناً ان كل افتراق كان مقدوراً لله تعالى له ان ينجبه من القوة الى الفعل فلو بقي افتراق لم يكن له تعالى ان ينجبه
من القوة لنزاهة خلاف المفروض تأمل **قول** حتى يلزم اه غاية النفع لا النفع **قول** وليس فيه اجتماع اه وفيه نظر لان قبول
ما ليس فيه اجتماع الاجزاء الاتقان مقام محال باى بردى وفيه انه انما يكون محالاً ان لو كان المراد ان الجسم
ليس فيه اجتماع اجزاء لا بالفعل ولا بالقوة وليس كذلك ينجز **قول** وليس فيه اجتماع اجزاء اصلاً لا يكون
الاتحاد والاتصال مقتضى الذات وحيث يكون العظم والصف بكثرته الاجزاء وقتها **قول** والافتراق ممكن ومقدور
ورله تعالى **قول** المؤدى الى قدم العالم اه قد يقال ان المؤدى الى قدم العالم اثبات ان كل حادث مسبوق بمادة
تكون محلاً لا مكان الاستعدادى فلو كان الهيولى حادثاً لكان مسبوقاً بمادة اخرى وهكذا فيسلك وان تقدم
محدث الحادث عما وجوده من مانى فلو كان الزمان حادثاً لنزاهة من القول بعد من القول بوجوده فيكون الزمان
قديمًا واذا كان قدما لنزاهة قدم الحركة والفلك وان الواجب موجب في ايجاد العالم وليس بناء هذه الامور
على اثبات الهيولى فانه على تقرير اثبات الجزء تحتاج الى ابطالها **قول** ونفى حشر الاجزاء عطف السبب الى
السبب **قول** واستناع الخلق والالتيام عليها عطف عما كثير في قوله بحجة غم كثيره فيكون موجباً فانه اذا
ثبت الجوهر وكان الجسم مؤلفاً من الجواهر تكثر الاجسام متماثلة تماثل تلك الجواهر عند هم فاعجز عن المارة

فلما ألتزم منيب بالطلب فلو كان
أبو فلكلن حاكم الأقاليم لم يكن
مراحم الحكيم فلهذا لم يترك
أبو فلكلن أبا ولا غرضه فانه لا

منه منع وقوعه عند
ان كان حادثا بالنظر
الى ذاته

يجوز على الافلاك، **قوله** لا يعني انه لا يمكن تقطعه اى ليس الملام بالقيام بالغير السببية في التعقل فان ذلك
مختص بالاعراض النسبية كالآين والمخ وغيرهما **قوله** فان ذلك انما هو في بعض الاعراض فلا يكون التعريف
جامعا **قوله** فان القدم ينافي العدم اه هذا في قوة ان يقال كل قديم محتجج العدم وقوله لان القديم اه اشارة
الى القياس المقسم والتقدير لان كل قديم اما واجب او مستند اليه بطريق الايجاب وكل منهما محتجج
العدم اشارة الى الصغرى بشقيها بقديم الملازمة الاولى ويجوز على الملازمة الثانية والى الكبرى بانه لا
زمنة الاولى وقوله والسند الى الموجب القديم قديم فظهر ان الاصول ان يقول محتجج العدم بدل
قوله قديم **قوله** لان القديم اه اشارة الى الشق الاول من الصغرى وقوله فظاهر اشارة الى كبرى هذا الشق
قوله والسند الى الموجب القديم قديم اى غير ملحق للعدم الطارى كالسبيل الى استناد الى
الموجب الابوجهين اما بدون الشرط او بالشرط القديم واما بالشرط الحادث فباطل لاستلزام التكل
في الامور المتعاقبة وهو محال عندنا **قوله** فان كان اه اى كل من الجسم والجوهر ولذا قال فهو ساكن ولم يقل
سكن **قوله** على ان الكلام في الاجسام اه والجوهر **قوله** واما احد وثم فلا نهما من الاعراض اه استدلال على احد وثمها
بالعدم اللاحق كالدليل الثاني من دليلي حديث الحجة بخلاف الدليل الاول منها فانه استدلال بالعدم
السابق **قوله** وبهي غير باقية اى لا لفعل عند الشيخ الاشعري **قوله** لا فيها اه تقديم العلة على المعلول الذي هو
تقصص **قوله** المبكورة لكل من منها بالفعل **قوله** وقد عرفت ان ما يخرج عن عده وفيه ان المعروف سابقا ان ما
يقع عند من محتجج قدمه ولا نسلم ان ما يجوز عدمه كذلك لجوان ان يكون جازي العدم بالنظر الى ذاته ومحتجج
العدم بالنظر الى علة محكية قد يما كما في صفاته تعالى عند القائلين بزيادتها **قوله** الاول انه لا دليل على
اخصاص الاعيان في الجواهر اه ان اراد بالاعيان هنا ما هو متعين بالذات كالاعيان في كلام المصنف يكون هذا
اعتبارضا على ما ذكره اول تقدير البرهان من الاعيان احكام وجواهر لعدم شموله للهوى والصوت ويكن
قوله وانه محتجج اه اعتراضا على ما ذكره هناك من اخصاص العالم في الاعيان والاعراض وان اراد بها الممكن

كبر الشق الثاني من الصغرى

للتفان الملام جازي العدم بالنظر الى العلة
فتم العلة لا بالنظر الى العلة
الصفحة اصلها وان كان قد انشأ عن كبر الشق
مختص به فوجب تبينه
ارحاطه

المستقل

المستقل في الوجود بكونه متاعاً انحصار العين فيما ذكر بعد شموله لكل من الهيولى والصورة والعقول والنفوس
ويكون ان يعتد به تخصيصاً بعد التعميم تأمل قوله من الممكنات من بعضية ^{قوله} وهي الاعيان الضيقة الوصول لا للممكنات
قوله الاعيان المتخيزة المنقمة الى الجسم والجوهر فقط لا الى الهيولى والصورة ايضا ^{قوله} لان ادلة اه على المحض المتعارف
من قوله وهي الاعيان الخ **قوله** وجود المجزئات اى ونحوها من الهيولى والصورة ^{قوله} ولا حدوث اضداده حتى يتبدل
بحدوث اضداده مع حدوثه ^{قوله} كاللغراض القائمة بالسموات في تغليب على المركبات من الكواب بقضية قوله والاضداد
فانها الكواكب تأمل **قوله** الثالث ان الازل ليس عبارة ^{قوله} عن الملازمة التي ذكرت لاثبات المقدمة الثانية ماصلة ان
تلك الملازمة انما تكون ان لو كان الازل اسماً لزمان مخصوص فانه يلزم من ثبوت العين التي لا تخلو عن الحوادث
فيه ثبوت الحادث في ذلك الوقت المخصوص اما لو كان عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود اه فالملامة
ممنوعة لجوان ان تكون العين ازلية مع عدم اعتبار شيئاً من تلك الحوادث بل معنى ازلية كلمتها وحاصل الجواب انه يلزم
من ازلية الكلام ازلية شيئاً من افراد الحادثة كما يلزم من حدوث افرادها حدوث الكلى فالجواب اثبات للمقدمة
لانه جواب بتفسير الدليل **قوله** بل عبارة عن عدم الاولية اه اشارة الى تعريف الازل وبما ان ما لا اول له اذن ما لا غير قسناه
في جانب الماضي **قوله** او عن استمرار الوجود اه على تقدير كونه وجودياً ^{قوله} ومعنى ازلية الحركات الحادثة اه ازلية نوعها في ضمن
افراد غير متناهية لانه ما من **قوله** لا الى بداية اى لنوعها ^{قوله} وانما الكلام في ازلية الحكمة المطلقة لا في ازلية الافراد
قوله ولا ثبت ان العالم محدث الماد بالمحدث الماد اذ لم يثبت بالبرهان السابق الوجود العالم بعد كونه معد وما
اما انه وجد بنفسه او بايجاد موجود فلا ^{قوله} والمحدث للعالم اه اى للجموع من قطع النظر عن الهيئة الاجتماعية
سواء كان اسماً للجموع او اسماً للقدرا لشرك الالكلام العالم لان الكلام في تعليل الجموع **قوله** اى الذات الواجب
فقره به لان الدليل المذكور هنا لا يثبت الا كذا المحدث واجهاجب الوجود مطلقاً سواء كان منحصراً في جنس حقيقة
اولاً **قوله** اذ لو كان جائز الوجود هذه الشرطية صفري والكبرى اعني ولو كان من جملة العالم لم يصلح محدثاً للعالم ومبدئاً
له مطلوية وقوله لم يصلح اه تالى النتيجة ومقدمها من ورك فالذكر هنا ثلثة اجزاء او كما ان المتروك ثلثة وكل في الاجزاء

قول لكان من جملة العالم من قبل انية العالم
فثبت انما اذا كان نفس مجب
او بعضه صحيح

المذكورة فنية لواحد من الاجزاء المتروكة فان تالي الصغرى فنية لمقدم الكبرى وتالي النتيجة لتالي الكبرى وقد م

الصغرى لمقدم النتيجة ايضا ^{الضلع} قول اذ لو كان جازم الوجوده علة لا تخصر المحدث في الذان الواجب الوجود ^{الضلع} قول

محدثا مستقلا قول مع ان العالم اسم لجمعية هذا عند عبد الحكيم دليل للكبرى الاخرى المطلوبة انما ولو كان من جملة العالم

لصلي دليل على وجود مبدئه والمقدمة الرافعة لتالي نتيجة القياس لتالي انما لكن لا يصلح دليل على وجود المبدء ومليتي

ايضا وقول الحق الخيال اذ الشيء لا يدل على نفسه دليل للمقدمة الرافعة قول لكان من جملة انفسا وبعضها قول من غير افتراض

اي ابطال السلك اى الى دليل ينتج ويستلزم بطلان السلك قول بل هو شاذ انه لم يقل بل هو واحد ولما لان الدليل الذي

كسر لم يقع بطلان السلك بل اقيم على ثبوت الواجب قول وبه انما اى الدليل الذي اقيم على بطلان السلك قول لاحقا

جت اى اى مجموع السلك مع قطعه النظر عن الهيئة الاجتماعية كما احتاج كل من الاحاد الى علة قول لا يستحق له كوانية علة نفسه

اذا كانت العلة نفسا وبعضها قول ولعلها اذا كانت بعضا ونتيجة انما يتم اذا كان البعض واحدا او قدرا متناهي

واما اذا كان مجموعا ماعدا المعلول الاخير فلا فان ذلك المجموع معلول لمجموع ما قبله وهكذا من غير محدوس قول وبهذا التطبيق

انما يمكن اى برهان التطبيق انما يدل على بطلان امور غير متناهية دخلت باسرها تحت الوجود الخارجى او العلى دون ما

هو في محض يعنى لم يدخل باسرها تحت احد الوجودين والدليل على ان مراده بالوجود ما يشمل الوجود العلى اعتراض

الحق عز رب الاعداد بالنظر الى علمه تعالى وقول الشارح في توجيه عدم ورود النقص على رب الاعداد ان معنى لا تناسى

الاعداد ان لا تنس الى حده فانه لو كان هو المراد بالوجود الوجود الخارجى لقال ان الاعداد غير موجودة في الخارج

قول فانه ينقطع بانقطاع الوهم جواب عن النقص على رب الاعداد وبالعلومات والمقدورات معنى على منه واما تعلق

الذهن بالامكان الذى ذهب اليه اهل التناسخ واما قول الآتي وذلك لان معنى لا تناسى الاعداد انه هو جواب عن النقص

المذكور بناء على تسليم واما التعلق فلذا لم يكن الشارح يقف على قوله فلا يرد النقص عن قوله فانه ينقطع بانقطاع

الوهم وذكر قوله وذلك لان معنى لا تناسى الاعداد قول ايضا فانه ينقطع بانقطاع اى فانه ليس له وجود خارجى بل له

وجود وهمي وهو باعتبار الوجود الوهمي ينقطع قول فلا يرد النقص اه الا جملة قول ولا يعلم ما الله تعالى مثالا لان

وكان بعض افراده موجودا

لا هو ويتم محض اذ لم تد خلا باسرها تحت الوجود الخارجي ^(لا) والعلية بالنظر الى اذ هاتنا ولكنهما دخلتا تحت علم تعالى
 كلاتب الاعداد الان الحجة الجبالية خص الاعتراض بهما ونهما لكونهما مرتبة بناء على القول بعدم تركيب الملاء
 من الوجودات **قوله** فان الاولاه تتمه النقص **قوله** مولانا هيرما وفاقا **قوله** انها لا تنتهي الى حد اي في الوجود الخارجي
 او العلية بالنسبة اليها واما بالنظر اليه تعالى فقد انتهت الى حد في الوجود العلم لا يتصور فوقه **قوله** يدخل في الوجود
 اي الموجود الذي في الاعداد او الخارجي ايضا في المعلومات والمقدورات **قوله** بمعنى ان صانع العالم واحد اي واجب
 الوجود ايضا **قوله** ولا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود اي ولا مفهوم صانع العالم ففي كلامه احبناك **قوله**
 لا يمكن بينهما تمانع اي لكن التالى باطل فالقدم مثله **قوله** لان كلامهما علة الملائمة وقوله وجه اما ان يحصل لا
 مران الحجة دليل المقدمة المرفقة **قوله** بان يراد به الاول لان **قوله** اول السلب على نسخة او يحصل احدهما ووجهه في جواب
 على عدمها **قوله** فالعدد اى اى مكان العدد **قوله** من غير وقوعه تمانع **قوله** او ان يتصور اجتماعه اقول بذلك وما قبله
 متلائمان **قوله** والملائمة عادية اي اذ الملائمة **قوله** على ما اه اى الكيفية بالزمان والمادى على ما اه **قوله** فان العادة
 جارية بوجود التمانع اشارة الى ان وقوع التمانع والتعاليب حد اوسط في الاتية الكمية والتعاليب لو كان فيهما الكمية لوقع
 التمانع والتعاليب ولو وقع التمانع والتعاليب لحد تا **قوله** فنجب العدد لا يستلزمه لان الصفري ممنوعة على ان يكون المراد
 بالاوسط التمانع والتعاليب بالفعل او الكبري ممنوعة ان اراد به التمانع بالامكان **قوله** لجواز اه سند المنع **قوله** فلم يكن
 احدهما صانعا اشارة الى نتيجة القياس الاول من القياس المركب وكلاهما ولو امكن بينهما تمانع لم يكن احدهما صانعا
 مطوية وقوله فلم يوجد مضبوحة اشارة الى نتيجة القياس الثاني منه وكلاهما لو لم يكن احدهما صانعا لم يوجد مضبوحة
 مطوية وقوله في الجواب امكن التمانع لا يستلزمه تسليم للملائمة الكبرية الاولى بناء على ان الملاء بعد كواحد هما صا
 نعا لعدم بالامكان اذ لو كان الملاء لعدم بالفعل لكانت ممنوعة لجواز الاتفاق وقوله وهو لا يستلزم انتفاء المضبوحة
 اى بالفعل منهم للملائمة الكبرية الثانية **قوله** لا يستلزم الاعداد اى امكن عدمه لا فعلية **قوله** تعدد الصانع
 الظاهر تركب العدد **قوله** وهو اى امكن عدم تعدده لا يستلزم فعلية انتفاءه **قوله** فان قيل مخصص كلامه

هذا هو الوجه في ان قوله لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود اي ولا مفهوم صانع العالم ففي كلامه احبناك قوله

بالامكان

عجب اللغة **قوله** ان انتفاء الثاني المقر عندك مع **قوله** بسبب انتفاء الاول المعلوم عندك مرفعا ان
 كلمة لا تدخل الاعيان علم السامع انتفاءها قبل الانتفاء ^{نما يد} الا انه لم يعلم ان انتفاء الثاني معلول لانتفاء الاول
 ول فالاجابة يعلم ذلك **قوله** فلا تنفيده ا ه اى كلمة لو في الآية المارة **قوله** بانتفاء الجزاء الضروري والنظري **قوله** عا انتفاء
 الشرط الغير المعلوم عند الخصم **قوله** اى لا ابتداء لوجوده ا ه اى لا بعينه انه لا سبق للعللة عليه والى كان صحيحا لان ذلك
 اصطلاح الفلاسفة **قوله** للقطوع والاتفاق عا تغايرهما **قوله** وانما الكلام اى النزاع **قوله** فيحتاج في وجوده الى شخص
 القاء داخل عا تالى النتيجة ومقدمها اغا لم يكن واجبا لذاته هو الكبرى اغا ولو كان جائزا لعدم في نفسه يحتاج في وجوده
 الى شخص مطوى وقس عا ذلك **قوله** فيكون محدثا والكبرى هنا ايضا مطوية **قوله** الا ما يتعلق به تعلق اللش بالناش
قوله ثم اعترضوا ا ه معارضة **قوله** والبقاء معنى ا ه دليل للمقدمة الرفعة المطوية **قوله** فاجابوا بان كلاه معنى للمقدمة الرفعة
قوله بان محدث العالم عا هذا النمط الخ كبرى ضرورية والصغرى اغا الواجب محدث العالم عا هذا النمط البد بعاه مطوية
قوله لانه لا يقوم بذاته اقام دليل الكبرى مقامها وطوى الصغرى برأسها والقياس من الشكل الثاني تقريره الله ليس
 بممكن وكل عرض ممكن فالله ليس بعرض اما الصغرى فظايرة واما الكبرى فلان العرض لا يقوم بذاته الخ **قوله** والالكان
 البقاء معنى قائما به اى ولو كان البقاء معنى قائما به يلزم ص قيام المعنى بالبقاء فلو لم يتغير بقاءه يلزم ا ه تأمل **قوله** وهو محال
 كما فعلنا في النتيجة **قوله** التحين اى الاستقلال **قوله** وهذا معنى عا ان بقاء الشيء معنى رائد عا وجوده هذا معنى الملازمة الص
 الصغرى **قوله** وان القيام معناه التبعية في التحين هذا معنى المقدمة الرفعة **قوله** والحق ان البقاء ا ه فالملازمة المن
 كونه بقوله والالكان البقاء معنى قائما به ممنوع تأمل **قوله** استلزام الوجود ا ه كصول صورة الشيء اى الوجود المستمركنا
قوله وعدمه والى يجوز ان يكون الاضافتان عا ظاهرهما وقوله عدمه والى تقييد الاول فقيده اشاع الى منه كذا البقاء
 معنى اى اهل موجودا وان كان امرنا بل وقوله وحقيقته اشاع منه كونه امرنا بل **قوله** وحقيقته الوجود في حيث
 قلنا انه لا يلزم من كونه لا عرض بوجوده قيام المعنى اغا الوجود بالمعنى ا ه لكنا الوجود ا ه اعتباريا او كونه عين الماهية الاول
 عا اى الجبروت والثاني عا اى الشيخ فكل ذلك لا يلزم من كونه باقية قيام المعنى اغا البقاء بالمعنى **قوله** ومعنى قولنا وجد فلم
 بقاء ا ه

يشغله الجسم لا ينفك المكان العالي عنه الشغل كذا في عبد الحكيم **قوله** فان قيل الجوابه كأنه شاع الى النقض الاجمالي
قوله متخير اي وهو مع الممكن مترادفان كما ان الخيزر والمكان مترادفان وهذا هو مرادك اقل **قوله** واما الدليل
على عدم التخيير فبره وبهذا الدليل كالدليل الذي عقبه كما يدل على انتفاء التخيير من تعالي كذلك يدل على انتفاء الممكن
من تعالي لان الدليل على انتفاء العام دليل على انتفاء الخاص ايضا **قوله** فيكون متناهيهاه ينفي من الملائمة
ان اراد انه يكون مقدار متناه ومنع بطلان اللازم ان اراد انه يكون محصول بالخير به وكون عرض المقدار
قوله لانهاه علة الملائمة **قوله** اما ما حدوده اما واللتوي **قوله** واطراف الامكنة ان كانت تلي محدب الفلك
الاعظم والمركز **قوله** ولفق الامكنة ان لم تلي المحدب والمركز **قوله** لان الزمان عندنا عبادة غير المتجدد اي عنه
امتداد متوهم من متجدد معلوم يقدر به امتداد متوهم من متجدد موهوم فاندفع ما يقال ان الزمان عندهم
اعتباري والمجدد المعلوم حقيقة فكيف يصح التعريف به **قوله** منزه اي وجوده **قوله** عن ذلك اي عن التعيين بالمتجدد
الاول او بقدر الحركة تأمل **قوله** اول الخ اي اذ لا تنصف تلك الاجزاء بصفات الكمال فتكون ممكنة فيلزم النقص
والحدوث لكل هذا ولا تنظر الى ما في عصام وكنت **قوله** والكيفيات اه كان الماد بها ماعدا الصفات الذاتية بقا
ينه قوله الآتي بخلاف مثل الدلم والقدم من اللحوم والروائح والالوان والحرارة والبرودة وغيرها مما في قوله
ولا بالكيفية **قوله** احدهما متصلا اتصال الظرف بالمظروف او الصفة بالموصوف او الهيولى بالصورة او با
لعكس **قوله** او منفصلا كان الماد بالانفصال ما يشتمل التلاقي **قوله** والله تعالى ليس حالاه لاحتلال العرض في المو
ضوع ولا المظروف في الظرف ولا الصور في الهيولى على انه لو كان حالاه او محلا لزم ان يكون متخيلا وان لم يكن
جسما في بعض الصور **قوله** اما اذا اريد بالمماثلة الاتحاد في الحقيقة فظاهره انما يكون في المماثلة بغير الاتحاد في الحقيقة
ظاهر اذا اريد بالشيء المماثل له تعالى الممكن الخاص كما اشار اليه بقوله الآتي اجل واعلم ما في المحلوقات واما اذا اريد به
واجب آخر فنفية محتاجة الى ابرهانه التام في النوارذ المارين فان ذنبك البرهانيين ينفي بها تعدد الواجب
سواء كانا متحدي الماهية او مختلفيها ثم انه اراد بالشيئين في قوله كوشيئين بحيث اه اعم من ان يكونا ممكنين او واجبين

او واجبا وممكنا وان اقتصنا بالنظر الى الدليل الذي ذكره بالثبوت الاخير تأمل قوله مد الاخرى في جميع الصفات
قوله اي يصلح كل ايه ان الماد بالسد بالامكان وبإضافة احد الاستغراق قوله عندنا اي معاشر الاشياء قوله
 في جميع الوجوه اي في جميع وجوه وجه الشبه قوله فيما المماثلة اي لانه في جميع وجوه المماثلة قوله كلام البداية اي كلام
 من الثاني قوله ولا يخرج عن علم وقد شئنا لابدان يقال باستعمال اللفظ المشترك في معنييه او باستعمال اللفظ في
 حقيقته ومجانحه هنا فان الشيء بالنظر الى العلم يعني ما يصلح ان يعلم ويخبر عنه وبالنظر الى القدره يعني الممكن قوله البعض
 اي مما يصلح ان يعلم ويخبر عنه قوله عن البعض اي من الممكنات قوله لكل شيء يعني ما يصلح ان يعلم ويخبر عنه قوله عما كل شيء يعني الممكن قوله
 لما ثبت اي في الكتاب والسنة قوله من ذلك اي المشتقات قوله يدل دلالة تضمنية قوله على معنى شائنا ان يكون مأخذ
 الاشتقاق قوله وليس الكل اي من تلك المشتقات قوله الفاظ مترادفة اي هي يكون له تعالى صفة واحدة قوله وقد نطقت
 النصوص بثبوت علمه وقد رتب ان اراد بالثبوت الثبوت في نفسه فمنوعه والثبوت في الغير فسلم وغير مفيد وكذا
 الكلام في قوله الآتي على وجود علمه وقد رتب قوله يدل صدق الافعال اليقينية على وجود علمه وقد رتب اي بالغ في العلم الشا
 مل للايجاب والافتقار الى العلم لا يختص بالقدرة بالغ الذي عندنا قوله بالمعلومات عالما وبالقدرة قادرا
 كان الاولى ان يقول يدل عالما وقادرا على وقد رتب قوله وهو غير اللازم اي واللائم تقيد الصفات القدسية
 وهو غير متحيل قوله ويلزم كون العلم اي ولو كانت الصفات عين الذات يلزم كون العلم اه فلهذا الشرطية
 مع المقدمة الرافعة المشار اليها بقوله من الحالات قياس استثنائي ذكر بطريق المعارضة قوله ويلزم كون العلم اه
 يتجه منه اللازم قوله ان اراد كون مفهوم العلم مفهوم القدرة ومنع بطلان اللازم ان اراد كون ذاته ذاتها
قوله ولكن الواجب غير قائم اه الملائمة مبنية على ان يكون العلم في حقه تعالى قاعا بغيره وهو ممنوع قوله لا كما بين عم
 المحذرة اه اي بحسب الظاهر من انه متكلم اي متصف بكلام وهو قائم بغيره لكن ماله علم في الحقيقة نفي كماله
 اه اذ معنى قولهم انه متكلم انه خالق الكلام قوله لا انها موجودات اه اي لا انها لو كانت ثابتة لكانت موجودات
 قديمة مغايرة ولو كانت موجودات قديمة مغايرة يلزم قدم غير الله تعالى اه فلو كانت ثابتة يلزم قدم اه فقوله

لان المطلوب ثبوت الصفات
 في نفسها كما ان ثبوتها في
 غيرها لا يثبتها
 كما هو عندنا في الاشياء

بما هو عندنا في الاشياء

بما هو عندنا في الاشياء

وبها محذوران

لا انها موجودات اشارة الى الصنف والكبرى مع مقدم النتيجة مطوية **قوله** فيلزم قدم غير الله وتعددا لقدم ما
اشارة الى نتيجة القياس الالهي قتل وهو شرطية لقياس استثنائي والمقدمة الاستثنائية مطوية اشارة اليها
بقوله وقد كبرت المضاعفة اه تقريه لو كانت الصفات ثابتة له تعالى لزم قدم غير الله وتعددا لقدم ما
لكن ذلك باطل لا كيف المضاعفة اه اشارة الى الجواب للمحذورين **قوله** فلا يلزم قدم اه اشارة الى ان الجواب
بمنع الملازمة بناء على ارادة المعتزلة من الغير المحل الذي عليه الاشعري **قوله** الغير اي غير تعالى **قوله** ولا تكسر
القدماء على عطف المسبب على السبب كما يظن من قول الآتي ولقائل الخ **قوله** القدماء اي نفسها **قوله** والنصارى
اه اشارة الى منع بطلان التالى وتكليم الملازمة على تقدير ارادة المحل الذي عليه الجمهور من لفظ الغير لا تكلم
ان قدم غير تعالى مطلقا باطل لان المضاعفة وان لم يصح حواه **قوله** بالقدماء المتغاير اي بالذوات القديمة
لجأمة الانفكاك **قوله** وسموها الاباء نشر على ترتيب اللف **قوله** ذوات متغايرة بالمحل الذي عليه الاشعري
قوله ولقائل اه اشارة الى الاعتراض على جواب المحذور الثاني **قوله** ان يمتنع توقف التعدد اي فرع التعدد والتكسر
للتغاير **قوله** على التغاير الخ اي مع ان كلام المصنف مشعر بالتوقف عليه حيث اكتفى بنفي الغيرة لدفع المحذورين
الذين ذكرها المعتزلة اعني لزوم قدم غير الله ولزوم تعدد القدماء فانه انما يتم اذا كان التعدد متوقفا
على التغاير فيلزم من نفي الثاني نفي الاول **قوله** على التغاير اه اي الاصطلاحى وسرعيه اه بل انما يتوقف على التغاير
اللفوى **قوله** للقطعة اه سند المنع **قوله** بان ما قبل الاعلاد اي كل نوع من الانواع المرتبة للاعمال **قوله** من الواحدة
من قبيل ذلك المستحق والارادة المبدء **قوله** مع ان البعض جزء من البعض والخ لا يغاير الكل فالتعدد والتكسر
باق مع انتفاء التغاير الاصطلاحى فعلم ان التعدد ليس فرعاً له **قوله** وتعددها اي نفسها **قوله** فالاول الخ
اي فالاول في جواب المحذور الثاني اعني لزوم تعدد القدماء ان لا يكتفى بنفي الغيرة بل يلزم ويقال
المستحيل اه فعلى ما يلى جواب المحذور الثاني بمنع بطلان التالى واما على كلام المصنف يلى جواب بمنع
الملازمة تبصر **قوله** لاذات اي واحدة **قوله** وليست بل ما دمنا قال الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى الخ

الخالي

قوله في نفي التغاير في الفصل
واقتل

انما يصح حمل هذه العبارة على القول المذكور اذا كان ضمير لذاته مدعاهذا الى الله تعالى من خارج لا الى اللام
الموصولة في الواجب كالا يخفى **قوله** ولصعوبة هذا المقام اه وهو كثر الصفات لذلك اوعين الذات فان في العلم
بكل منهما صعوبة واشكالا **قوله** لان المفهوم اه كان المراد بالمفهوم في الموضوعين ما يستفاد من اللفظ سواء كان
ذاتا ومفهوماً مقابل للذات والمراد من الشيء والمراد من اللفظ فاللفظ ان المستفاد من اللفظ ان لم يكن هو
المستفاد من اللفظ الآخر فهو غيره **قوله** فهو غيره اه اي بحسب المفهوم سواء كان غيرا بحسب لما صدق ايضا كالانسان
والفرس والا لا تلتحق لان والناطق **قوله** بحيث يقدر اي تقدير ممكن وكذا الكلام في يتصور **قوله** بان
يكو الشيء الاول كان اه ليشمل المعدومين والموجود والمعدوم **قوله** والصفة اي صفة تعالى **قوله** فان ذات
الله نشر على غير ترتيب اللفظ **قوله** فان قيام الذات بدون تلك الصفات المعينة يتصور
والن لم يتصور وجود تلك الصفة بدون الذات تأمل **قوله** ان المراد واصله الانفكاك من الجانبين عما يشتر
به **قوله** والواحد من العشرة بقاء به وبها **قوله** انتقض اي تعريف الغيبة جمعا **قوله** وان اكتفى بجانب
واحد كما يشعر **قوله** بخلاف الصفات المحدثه الى آخره **قوله** لزمت المفارقة بين اه اي لكن اللازم باطل فاللزم ومثله
قوله وكذا بين الذات والصفة نتيجة الملازمة ان اراد الذات والصفة القديمة ومنه بطلان اللازم ان اراد
الذات والصفة المحدثه **قوله** لا يقال الما الخ هذا مبني على ان المراد بالصفة الامكان النفس لا المدعى بل المراد به الا
مكان العقلي وقوله بخلاف الجواب اه على تسليم **قوله** لا يقال المراد اه اي المراد مكان تجويز وجود كل منهما في الخارج
مع عدم الآخر فيه ولو كان المراد مكان الانفكاك بحسب الوجود الظاهر يحجى الى ذكر قوله ولو بالرفض والى كان
محالا ولا الى ذكر الوجود تأمل **قوله** قد يتصور اي يجوز من جانب العقل **قوله** بخلاف الجواب مع اللزوم ان كان تنه للجواب
الاول فحق العبارة ان يقول بدل فانه كما يمتنع اه فانه وان امتنع وجود العشرة بدون الواحد لكنه لا يمتنع وجود
الواحد بدونها ويترك الحاصل الآتي وان كان جوابا باضمار الثاني مع من الملازمة فحقها ان يقول بدل بخلاف
الجواب والكل ولا نسلم ان الجواب يتحقق بدون الكل فانه كما يمتنع اه فاحسن التأمل **قوله** والحاصل اي حاصل الجواب يقتضي
قوله ما في الدنيا

انما يصح حمل هذه العبارة على القول المذكور اذا كان ضمير لذاته مدعاهذا الى الله تعالى من خارج لا الى اللام
الموصولة في الواجب كالا يخفى قوله ولصعوبة هذا المقام اه وهو كثر الصفات لذلك اوعين الذات فان في العلم
بكل منهما صعوبة واشكالا قوله لان المفهوم اه كان المراد بالمفهوم في الموضوعين ما يستفاد من اللفظ سواء كان
ذاتا ومفهوماً مقابل للذات والمراد من الشيء والمراد من اللفظ فاللفظ ان المستفاد من اللفظ ان لم يكن هو
المستفاد من اللفظ الآخر فهو غيره قوله فهو غيره اه اي بحسب المفهوم سواء كان غيرا بحسب لما صدق ايضا كالانسان
والفرس والا لا تلتحق لان والناطق قوله بحيث يقدر اي تقدير ممكن وكذا الكلام في يتصور قوله بان
يكو الشيء الاول كان اه ليشمل المعدومين والموجود والمعدوم قوله والصفة اي صفة تعالى قوله فان ذات
الله نشر على غير ترتيب اللفظ قوله فان قيام الذات بدون تلك الصفات المعينة يتصور
والن لم يتصور وجود تلك الصفة بدون الذات تأمل قوله ان المراد واصله الانفكاك من الجانبين عما يشتر
به قوله والواحد من العشرة بقاء به وبها قوله انتقض اي تعريف الغيبة جمعا قوله وان اكتفى بجانب
واحد كما يشعر قوله بخلاف الصفات المحدثه الى آخره قوله لزمت المفارقة بين اه اي لكن اللازم باطل فاللزم ومثله
قوله وكذا بين الذات والصفة نتيجة الملازمة ان اراد الذات والصفة القديمة ومنه بطلان اللازم ان اراد
الذات والصفة المحدثه قوله لا يقال الما الخ هذا مبني على ان المراد بالصفة الامكان النفس لا المدعى بل المراد به الا
مكان العقلي وقوله بخلاف الجواب اه على تسليم قوله لا يقال المراد اه اي المراد مكان تجويز وجود كل منهما في الخارج
مع عدم الآخر فيه ولو كان المراد مكان الانفكاك بحسب الوجود الظاهر يحجى الى ذكر قوله ولو بالرفض والى كان
محالا ولا الى ذكر الوجود تأمل قوله قد يتصور اي يجوز من جانب العقل قوله بخلاف الجواب مع اللزوم ان كان تنه للجواب
الاول فحق العبارة ان يقول بدل فانه كما يمتنع اه فانه وان امتنع وجود العشرة بدون الواحد لكنه لا يمتنع وجود
الواحد بدونها ويترك الحاصل الآتي وان كان جوابا باضمار الثاني مع من الملازمة فحقها ان يقول بدل بخلاف
الجواب والكل ولا نسلم ان الجواب يتحقق بدون الكل فانه كما يمتنع اه فاحسن التأمل قوله والحاصل اي حاصل الجواب يقتضي
قوله ما في الدنيا

في الجواب باختبار الثاني
عطف على قوله قد صرحناه

باختبار الثاني قوله وامتناع الافلاك حظا من لفظ الوجود الظلال الاصبي قوله لانا نقول قد صرحناه مر
للجواب باختبار الثاني الاول قوله بين الصفات اي انفسها قوله لا يتصور اي يمكن امكانا وقوعيا والي امكن
اذا كانا ذاتيا وعقليا قوله بان يتصور اي يمكن امكانا عقليا قوله لم يرد هذا المعنى اي ولو ارد به هذا المعنى لزم ان
لا يكون تعريف الغيرين مانعا قوله مع انه لا يستقيم في العرضه اي مع انه لا يصدق التعريف حتى على العرض والمحل
مع انه مانع افراد المعرفة فلا يكون جامعاً قوله ولو اعتبره صف لاضافه اه لا يخرج الجنب والكل عن تعريف الغيرين قوله
فان قيل له لدفع التقتضين بحسب الظاهر والجمع بحسب الحقيقة قوله ولا غيره بحسب لوجود لفظ الغير على معناه
المشهور عند الجمهور قوله بالنسبة الى الذات اي وفي الاجزاء المحولة بالنسبة الى الكل قوله مع ان الكلام اي التام في قوله
ولا في الاجزاء الغير المحولة اي مع ان الكلام فيها ففي كلام التام في احصياك قوله وعد ذلك اي جعل الجنب وغير
قوله وهذا اي يكون جعل الجنب غير جهالة قوله لجميع الافراد اي الاجزاء قوله لكل فرد اي جنس قوله لانه علم الملازمة
قوله فيلزم كيهما المقتضى للتعريفين حتى يخرج العلم المتعلق بالمسموع والمبصر قوله قدم المسموعات والمبصرات ولا
قدم تعلق السمع والبصر بهما قوله مع استواء نسبة القدر الى الكل اشارة الى صفى الشكل الثاني المطوى كبله
تقريره ان القدر مستوية النسبة الى الكل والارادة ليست بمستوية النسبة اليه فالقدر ليست بارادة وبنتيجة على الكبرى
انهم اذا لم تكون نسبة الارادة الى الكل بل اختصت نسبتها بطرف واحد لزم الايجاب قوله وتعلق العلم بالعلم
قوله صفى الشكل الثاني ايضا تقريره تعلق العلم بالعلم بالوقوع وتعلق الارادة غير تابع له فتعلق العلم غير تعلق الارادة
فكان قال فالعلم غير الارادة ثم الملائمة بتبعية العلم بالوقوع بتبعية العلم بالمقد يق تصدق بالصفة المرجحة له او العلم
بالمصلحة فانه لم يتقرر بالوقوع بذلك لا يعلم وقوعه وبيان ذلك ان تعلقات علم تعالى وان كانت اتمية الا ان
تعلق علم التصوري بالوقوع مقدم على تعلق علم التصوري بالمصلحة فيه فقد ما ذاتيا وكذا تعلق هذا العلم ايضا مقدم
ذاتيا على تعلق العلم بالمقد يق بها وبها ايضا مقدم ذاتيا على العلم بالمقد يق بالوقوع فان الوقوع يتبعه وبه يتقرر
اولا بالعلم بالمصلحة عند الحكماء وبعض من المعتزلة او بصفة اخرى مرجحة عندنا ثم يتعلق به العلم بالتصديقي فالعلم

جاء في المتن ان هذا القول لا ينافي مع قوله في المتن
التي هي في المتن
التي هي في المتن

التصديقي

العلم التصديقي بالوقوع

التصديقي بالوقوع متأخر ذاتاً عن العلوم الثلاثة السابقة وعما ترجح الوقوع وتقره فلا يصلح ان يكون هذا العلم عين الالادة المرجحة والمقررة واما العيان التصوريان المذكوران فلا يترجح ولا يتقرر بهما الوقوع للاستدلال نسبتها الى الطرفين وعاد ذكرنا ظهران استدلال الشارح في غير محل النزاع اذ لم يقل احدا ان الالادة هي العلم التصديقي بالوقوع كما لم يقل احدا انها احد العلمين التصوريين بل انما النزاع في العلم التصديقي بالمصلحة ودليل الشارح لا ينفيه **قوله** ولا مغلوب اهـ اي ليس بمضطرب في افعاله حتى لا يكون عائقاً واحداً وليس عيبراً لطبيعة في افعاله حتى لا يكون مختاراً فيها كالجاذب في هذه الالادة لا يجامع الايجاب والي كانت صفة سلبية **قوله** لا افعال جميع فعل بمعنى الحاصل بالمصدر **مسئلة الكلام** **قوله** عبر عنها اي بالواسطة **قوله** وهو غير العلم اهـ اي المعنى الذي يحده الخبر غير العلم بقرينة **قوله** اذ قد يخبر الانسان اهـ ولم يتعرض لمغايرة ما يحده الامر للعلم لان المقترنة اغايد عون كونه علماً في الخبر واما في الامر فيدعون ان هو الالادة وبهذا ظهر وجه عدم تعرضه لمغايرة ما يحده الخبر للالادة ايضا **قوله** لا يعلم اهـ اي لا يصدق به بل يصدق في بخلافه **قوله** وغير الالادة اهـ اي المعنى الذي يحده الامر غير الالادة **قوله** ويسمى هذا اهـ اي لغة **قوله** انه تعالى متكلم اهـ متنازع فيه بتقدير **قال** بوصفه واحدة وحدة شخصية **قوله** من غير جهة قيام مأخذ الاشتقاق به اهـ اي كالكلام فيما نحن فيه قد يقال المأخذ هو التكلم لا الكلام وذلك موجود فيه تعالى لان التكلم بمعنى ايجاد الكلام قائم به تعالى كما ان التكلم بهذا المعنى قائم بنا واما الكلام فهو قائم بالهواء الكائن في الحلق لا بدواً **قوله** كما في الخبرين وكما في الكردى الذي لا يعرف الزكوى بالنسبة الى اللغات الزكوية **قوله** امرنا اهـ مخبر مستحب مادح ذائم نادى الى غير ذلك **قوله** واحدة بسيطة **قوله** تنكث الى الامهات القول بتكثها باعتبار العلاقات وبصيرورتها احد الاقسام عند العلاقات وبعدم الدليل على تكثها مشعياً ان تلك الصفة مبدئية لتلك الامور وحصل من متعلقة بها تعلق المؤثر بالاشتر **قوله** والخبر بمقتل ان يكون اسم مصدر بمعنى الاخبار **قوله** واحدة قديمة وحدة شخصية **قوله** على اكثر كل منها اي في الاشهر **قوله** ذيب بعضهم الى انه في الازل خبر الخ لا يخفى ان هذا الجواب انما يفيد تقليل الانواع دون تقليل الاشخاص تأمل **قوله** حاصل الامر لا يجاب **قوله** والخبر بمعنى الاخبار **قوله** عن طلب الاعلام اي عن انشاء **قوله**

لا يخالفون الاغلانا
الاخبار بما هو من باب
المقتل من عاروف

ص ٢٢
قوله لا يوجد الاتحاد بلينافيه كلام

وجود الشيء كانه تعالى وصفاته

الخبر عن الاخبار قوله عن طلب الاجابة اى انشاء قوله وان جعلناه اى كما هو مذهب الجمهور قوله في وقت وجوده
اى لا في حال العدم قوله بالنسبة الى الله اه وكذا بالنسبة الى صفاته القدسية قوله لتزده وتنزه صفاته القدسية قوله
عنا وفق الحديث والى ان كان المراد بالخلق فيه المفرد لا الحادث قوله والاصح اى لغة قوله لما نقلناه اى لالفاظ
نقل نقوشها اليها قوله مكتوبا اى باعتبار وجوده الخطي قوله باللسن اى باعتبار وجوده العيني وكذا في كونه
مسموعا قوله مسموعا بالاذنان اه ترك في تقرير الشبهة الوجود اللفظي والذهنى كما ترك المصنف في الجواب الوجود العيني
لا يقال ترك الوجودين في الشبهة لما انه لا دخل لهما في الحدوث لا نأقول كذلك لادخل حينئذ للوجود الخطي في الحدوث
والى اقتضى قوله وكل ذلك اه ان لم دخل فيه فامل قوله كلام الله اى كلامه النفسى قال مكتوب اى باعتبار وجود
الخطي قال محفوظ اى باعتبار وجوده الذهنى قوله بالفاظ مخيلة الاولى ترك بالفاظ مخيلة لان حد
حفظ الكلام النفسى ليس حفظ الفاظ المخيلة كما ان كتابته كتابته اشكال الحروف الدالة عليه وقراءة
قراءة الحروف الدالة عليه الا ان يقال ان قوله بالفاظ مخيلة ليس عا وتيرة قوله اى باسكال الكتابة اه
وقوله بالحروف المفوضة بل اشكاله ان حفظ المعنى بدون تخيل الفاظ متعسرا كما قاله عبد الحكيم في
حواشي شرح الشمسية قوله مقرا اى باعتبار وجوده اللفظي قال مسموعا اى بهذا الاعتبار ايضا
قوله وحرفا اى نقشا قوله وتحقيقه ان الشيء اه اى لكل شيء حتى الظروف الاربعة اعن العين والذهن واللفظ
والخط وجودات اربعة وجودا قوله ففي قوله تعالى حتى يسمع كلام الله يسمع ما يدل عليه اما قبل
يقا المجاز او الاشتراك يسمع بالاول قوله الاول الاية وبالثاني جوابه قوله فموسى الخ عند الله منصور لما قيل
قوله فسمع ما يسمع الكليم اى فان تخصيصه عليه السلام بالكليم باعتبار انه سمع كلامه النفسى كما عليه الاشعري
قوله بان ذلك انما يتصور اه كبرى الشكل الثالث قوله انما هو باعتبار لانه على المعنى ففي قوله انه مجاز انه كما
لمجاز في اعتبار العلاقة تامل قوله من الفاظ مخيلة او مرتبة قوله ونقوش مرتبة او مخيلة ففي كلامه احتباك
مسألة التكوين قوله من العدم الى الوجود كل من العدم والوجود اعن من المحلول والرابطة فيشمل الامانة

مثلا

مثلاً **قوله** لا طباق العقل والنقل قد يقال ان اثبات الخلق بالسبح ورسالتون قد صدق اليه صلى الله عليه و
سلم على خلقه تعالى للبحر **قوله** او القادر على الخلق اقول كما ان اطلاق الخالق على القادر مجاز كذا لك الخلاق
على ذي المبدء والخلق اذ الخلق حقيقة في المعنى الاضافي الا ان يدعى انه منقول شرعي **قوله** من ان التكوين اه مصد
بنا للفاعل بدل عليه التبرير **قوله** على ان التكوين صفة حقيقة اي وراثة القدرة والارادة وذلك ممنوع لان
المحققين من المتكلمين اه **قوله** بحدوث التكوين اي الاضافة **قوله** اشار الى الجواب اه الا ان الاستدلال والجواب
لم يتوجها الى امر واحد فان الاول متوجه الى التكوين الاضافي والثاني الى التكوين بمعنى المبدء فالخلاف يشبه
الخلاف اللفظي **قوله** اي التكوين اي بمعنى المبدء **قال** تكوينه للعالم ولكل اه اي يكون الله المتعلق بالعالم وبكل جزء اه فقوله
لا في الانزل ولو قد وجدته ظرف التعلق **قوله** والقدرة التمثيل بالقدرة الزام والافعلقاتها عند القائل
بالتكوين انما لمية كما سبق من الحيال **قوله** وهذا اي ما ذكره المصنف عين الشق الثاني من التبريد الثاني في بدل
القول **قوله** ما يتعلق اه اقامته المظهر مقام المضمير **قوله** فيلزم قدم اه اي فرق بين التبرير والمضغ عليه **قوله**
وبه محال اي وفاقا **قوله** فليكن التكوين اي بمعنى المبدء **قوله** بحدوثه ونه اي حدوث التكوين والي كان التكوين
قد عا **قوله** واما عند المتكلمين اي الذين من جملة القائلون بحدوث التكوين المستدلون عليه بما ذكر **قوله**
والا الخ اي ان لم يكن منشا القول بان التفسير المذكور في الخ الى المبدأ اه ما ذكر من كثر الحادث ما لوجوده
بدائية والقديم بخلافه لم يضح ذلك القول لانهم انما يقولون اه **قوله** فمهم اي الزائرون قدم بعض الاجزاء
قوله والحاصل اي حاصل جواب المصنف **قوله** لا يتصور لتكوين اي بمعنى المبدء **قال** وغير المتروك عندنا بل عند
الشراح مسألة برأسه وهي قد لا قاله الاشعري من ان التكوين عين المكو وكلمة غير بمعنى نقص هو هو اذ
هي بهذا المعنى تنفي لنفي العينية وعند بعض الشراح جواب آخر للاستدلال السابق وهو صفي وكلمة غير
بمعنى المصطلح والكبرى اعني ولا شيء من غير المكو باضافة مطوية **قوله** لان الفضل اه كبرى والصفى
اعني لان التكوين فعل مطوية والاعتراض عليها وان التكوين عند المتبدل مبدء والفضل لان نفسه مدعو

قوله فالواحد النوعي قد يعلل بالمتعلقات كالحرارة بالشيء والنار فلا تستدعيه وكل معلل بالمتعلقات لا يستدعي عنه مشتركة فالواحد النوعي لا **قوله** ولو سلم انه منوكلية قوله ولا مدخل للعدم في العلية لجواز صلوحية العدم لعلية العدم **قوله** ولو سلم فلا نسلم انه منوكلية وقوله وهو اى الوجود مشترك بين الصائغ وغيره **قوله** هوية ما اى هوية مطلقة كلية **قوله** هو الجسمية اى هو الامر المشترك بين الحكيم وما يتبعه **قوله** وتغيير الثاني اى اهل الاول ان موسى اى والثاني ان الله تعالى **قوله** فلو لم يكن عكنا لكان طلبها جهلا الخ لكن الثاني باطل لان الانبياء اى تأمل **قوله** وان الله تعالى قد خلقه اشاع الى الصنف اعني الرئية معلنة بالامر الممكن الذي استقر ^{بالمعنى} الجبل **قوله** والمعلقة اى كبرى **قوله** وقد اعترض بوجهه اى عا الامر الاول من التقدير الثاني بوجهه اقولها اى حاصله ان اريد بالجهل والسفه والعيب جهل موسى والسفه والعيب بالنسبة اليه فاللائمة ممنوعة لانهما يلزم ذلك لو طلب الرئية لاجل نفسه او جهل القوم فهي ممكنة لكن الرافعة ممنوعة **قوله** وبانا لا نسلم اى وعيا الامر الثاني من التقدير الثاني باننا اى فهو عطف على قوله بوجهه **قوله** عا ان القوم اى علاوة لجواب الامر الثاني الاول **قوله** واياما كان الامر من كونهم مؤمنين او كافرين **قوله** والاستقراء اى علاوة لجواب الامر الثاني **قوله** وشاعت شبهتهم من العقلية والسمعية **قوله** وقد يستدل اى من الاشاعة **قوله** فان قيل معا رخصة من جانب المعترضة **قوله** وان سفسطة دليل الرافعة قائم مقامها **قوله** وقد يستدل من الاشاعة بالآية بان تجعل الآية دليلا للمقدمة الرافعة المطوية **قوله** كالمعدوم اثبات للملائمة بقيا سى اصوله تغييره ان الحكم عا عدم التقدير بنفي الرئية في المعدوم علة امتناع الرئية فلو ثبت هذه العلة في البارى لثبت ذلك الحكم فيه ايضا **قوله** والاختلاف اى في قوة المحصلة العلية لقوله ولهذا **قوله** دليل الامكان لان النزاع في الاصول ليس نزاعا في الاعم بل هو اتفاق فيه مسألة خلق الافعال **قوله** لا فعال = جموع الفعل عا الخصال بل بالمصدر كما يصرح به الشارح **قوله** اى الجبا اى من اواخرهم **قوله** لا فعاله بالاستقلال والاشتراك

قوله ضرورة اه بيان الملازمة قوله بل سئل اه كلمة بل هنا للاشتغال من المدعى الى الدليل اى لانه
 لو سئل لم يعلم قوله هو لا يجاداه حتى لا يشتمل المعول قوله بل الحاصل بالمصدر اه ومنه ما ذكره المصنف
 من الكفر والايان فانه قد يحصل الاول من النظر الفاسد او من كلف النفس من استماع الحق او
 من الاصفاء الى قول من يعتقد من الكفر كما ان الثاني يحصل من النظر الصحيح او من الاصفاء الى
 قول من يعتقد من المؤمنين قوله لا يثبتون اه اى لا يصدقون بنبوت الشريك في اللوهمية قوله
 بل لا يجعلون اه لما افاد قوله لا يثبتون ذلك ان التصديق بنبوت الشريك في اللوهمية بمقتضى استحقاق البيا
 ده ليس اصل مذهبهم ولم يفد انهم لا يثبتون لزوم الصفا قال بل لا تجعلون اه لافادة هذا ثم كلام
 الغياي مشربان ما قبل بل مباح من كون الخلق مطلقا مناطا لاستحقاق العبادة وما حول بل مباح عما تكلم
 كذا الخلق بدون الآلات والاسباب مناطا له قوله لبطول قاعدة التكليف اه لا يبعد ان تكون الشبهة فائدة
 التكليف بالفاء والهمزة والنعير من النسخ قوله على الجبرية اه وكذا على الاشعري القائل بان الكلب من الله تعالى
قوله واما نحن فنثبت اه اى على ما ترى الماتريدية القائلين بان الكلب من العبد قوله وقد يمتك اه اى من جانب
 المعتزلة قوله لان المتصف اه هي هنا مقدمة مطوطة هي الصغرى والتقدير لان مقتضى هو المتصف بالشيء
 كل متصف بالشيء اه قوله لا من اوجد اى في غيره والافق قام به الشيء اختيارا او وجد ذلك الشيء في نفسه عنده
قوله هو الخالق اى وفاقا قوله لو كان الكفر الذي هو من جملة افعال العباد قوله لان الرضا اه هذه كبرى والصفى
 مطوية تقريرا لقياس لان الكفر قضاء وكل قضاء يجب الرضا به وقوله لانا نقول من الملازمة بمنع الصفى
 المطوية ان اريد بالقتضاء في القياس المعنى المصدرى كما اشار اليه بقوله الكفر مقتضى لاقتضاء او بمنع الكفر
 ان اريد المقتضى كما اشار اليه بقوله والرضا انما يجب بالقتضاء لا باللفظ ولذا لم يكتف بالقول الاول
قوله فان قيل اه معارضة من جانب المعتزلة قوله كما انه علم منها الخ فيقولون الجبر بتعميم الارادة والقدر
 للزم الجبر بتعميم العلم مع ان المعتزلة معترفون به فاجوبهم في تعميم العلم فهو انما في تعميم الارادة
 والقدرة

والقدرة **قوله** فيجوز استحقاق الذم عند العقل **قوله** بل الجميع به يعني استحقاق الذم من الله عاجلا
 والعقاب **قوله** أجلا ويجوز أن يكون معنى استحقاق الذم عند العقل لا لنا إنما نفينا البقي في أفعاله **قوله** إيمان الكافر
 المأمور به **قوله** أو كلفه المنهي **قال** يثابرون بها علم لما قبله أي لأنه يثابرون **قوله** فإن قيل بعداه معارضة من جانب
 الجبرية **قوله** إيمان ما ان يتعلق أي في الأول **قوله** قلنا إن الله يعلم - أي في الإنزال منه للجبر للزوم الجبر على تقدير تقييد
 العلم والإرادة بمنع الملازمة متين المستفاد من من قوله فيجب وقوله فيمتنع كما أن الجواب المأثور للسؤال الباق
 منعه للزوم الجبر وفي قوله فلا إشكال تفنن مع **قوله** في ذلك الجواب **قوله** فإن قيل فيكون فعله الاختيار **قوله**
 واجبا ومعارضة أخرى حاصلها أنه لا يلزم الجبر بالنظر إلى علمه تعالى وإرادته لكن يلزم بالنظر إلى اختيار
 العبد فإنه إن تعلق بوجود الفعل فيجب أو تبركه فيمتنع إلا أنه أورد الفاء لأن الكُل تنبّه لهذه المعارضة بما
 ذكره في الجواب قبلها فالإدراك بالوجوب والامتناع فيها ما حصل بالاختيار لا ما حصل بعلمه تعالى
 إرادته إذ منعه الشارع حصولها بذلك كما عرفت فكيف يصح عود الكُل عليه وقوله وأيضا منقوض
 نقض إجماله للمعارضة الثانية لأنه عطف على قوله محرم ممتنع وهو نقض تفصيلا لمقدمة من مقدماتها
 وإن صح إيراد النقض على المعارضة الأولى بأفعال الباري أيضا هذا ولا تلفت إلى ما في الحيات حيث
 يستفاد منه أن المراد بالوجوب والامتناع في هذه المعارضة ما حصل بعلمه تعالى وإرادته وإن النقض
 لمجموع السوالين وقال ما قال **قوله** باختيار أي يتعلق القدرة والإرادة **قوله** فلا إشكال أي لا جبر لأصريح به
 في الجواب الباق ثم إن المراد في الإشكال بالنظر إلى علمه تعالى وإرادته فلا ينافي بقاء الإشكال با
 لنظر إلى حصول الوجوب والامتناع بالاختيار ولذا قال فإن قيل فيكون فعله **قوله** فإن الوجوب أي
 والامتناع **قوله** بالاختيار أي يتعلق القدرة والإرادة إذ لا يجب الفعل إلا بكون نفس القدرة والإرادة
قوله وأيضا منقوض نقضا إجماليا **قوله** فإن قيل إنه كأنه ما شاع من قوله المأثور أن العبد يفعل ويتركه وإن ذكر
 الفاء أي إذا أراد فابنوا العبد فاعلا بالاختيار وكذا بقولنا في جواب السؤال الأول أن العبد يفعل ويتركه باختياره

عازيا إلى ما في
 رتب في شدة قوله
 رادته ومشتبه في

ما هو ظاهره قيل لا معنى الخ الا انا اريد فاما الاول ان العبد كاسب للفعل بالاختيار كما اريد فاما الثاني
 ان العبد يكسب فعله وكيف تركه باختياره لانه لما ثبت بالبرهان اه **قوله** بان الله تعالى لا يخلق
 مخالفا للبرهان **قوله** والعبد كاسب حق لا يخالف الضرورة **قوله** اثبات الشركة الظاهر ترك الاثبات
قوله قلنا الشركة اى الشركة الاصطلاحية لا اللغوية المشتقة عليها الشركة الاصطلاحية موافقة لما
قوله عما يشاء اه اقول انه اراد بالشيء صفة الشريكين كاستحقاق العبادة والخلق على القول بثبوتها له تعالى
 وغيره وبما هو متعلق بتلك الصفة ولم يرد بهما ما يعم ذلك والعكس ولذا قال بثبوت الشركة في
 مذهب المعتزلة حيث قالوا بثبوت الخلق له تعالى والعبد والنفاد العبد في افعاله والنفادة تعالى
 فيما عدلها وعدم ثبوتها في مذهبنا حيث قلنا بتغاير صفتيها الخ الخلق والكسب والى قلنا بافتقار
 متعلق الصفتين فيما يدل بظاهر صيغة قول من قال ^{بما هو متعلق بتلك الصفة} على هذا التعريف لا شركة في مذهبنا ولا استاذوا في توجبه
 المنع عما **قوله** موافقة ^{بما هو متعلق بتلك الصفة} شركة من مذهب المعتزلة كما في الخيال تأمل **قوله** كشرا والقرية اه الكاف الظاهر
 ان لم يكن الملاذ بالشركة المعنى اللغوي **قوله** دون القبيح تفسير للفعل المشتق عليه المحصر **قوله** عند قصد
 الكتاب اه اشار بذلك الى ان الاكساب اختيارى والا فتعلق المقصد عين الاكساب
 الملاذ بهنا تأمل **قوله** فعل الخيرات المأمورات بها **قوله** فعل الترابى المنهيات **قوله** فكان هو المضيمه تفريجه
 بالنظر الى مفهوم المخالفة للشرعية الاولى ويجوز ان يكون تفريجها بالنظر الى عكس نقيضها تأمل **قوله** فيحقق
 الذم اه انما يكون التضييع وجه استحقاق الذم والعقاب اذا كانا على ترك الواجبات واما اذا
 كانا على فعل المنهيات فالوجه هو صرف القدرة قاله في الخيال **قوله** بلا استطاعة اه لكن وقوتها
 لله ونها محال **قوله** فان قيل اه منه الملازمة **قوله** والا لزم وقوع الفعل اه مؤداه منه الملازمة
 التى قبلها **قوله** استحقاقه التى هى دليل الملازمة **قوله** فمن اين يلزم وقوعه اه اشار الى ان المنوع هو الملا
 زمة **قوله** قلنا انما ندعى اه والحق ان السؤال قوى والجواب في غاية الضعف لان الاشياء لا يجوز
 بطريق الملازمة ^{اثبات المقدمة المنوعة}

في اثبات الملازمة المنعقدة
ولما جازب بإبطال السند كما هو

سبق القدر في الفعل أصلاً كما ان المعزلة تجوز مقارنتها والشارح العلامة لم يبين من ههنا كما هو

قوله لا يلزم الاستطاعة وذلك من ههنا بعينه ولا يختار من ههنا عنه **قوله** ثم ان ادعيتهم اه في امتياز من ههنا عن من ههنا **قوله** واما ما يقال اه اي واما ما يقال انه لا يجوز ان يكون القدر قبل الفعل لا بشخصها ولا بعينها لانها لو كانت قبلها فان في ضا الخ **قوله** لان القائلين اه هذا اختيار للثالث الاول ومنع للملازمة **قوله** وبان كل فعل اه لا يخفى انه على هذا لا يقع الفرق بين المذ بين تأمل **قوله** ولا لا يجوز اه وهذا اختيار للثالث الثاني ومنع للملازمة **قوله** والا فقبله اي بشخصه لا بعينه ولذا قال واما امتناع اه **قوله** وبني ان بقاء اه اي اثبات ان اه **قوله** بان التكليف اه توطئة ودليل ومفرد عليه للملازمة الآتية **قوله** فلم يكن الاستطاعة متحققة ح اقبل الفعل أصلاً لا على سبيل الوجوب ولا على سبيل الجواز لزم وقوح تكليف العاجز هذا على ما هو التحقيق في مذهب الاشعرى او على سبيل الوجوب فقط لزم ان كان تكليف العاجز هذا على نعم الشارح في مذهب الاشعرى **قوله** وهو باطل مقدمة سافهة **قوله** اشارة الى الجحاه اما بمنع الملازمة ان اريد بالعاجز فاقد سلامة السبيل او بمنع الرافعة ان اريد به فاقد القدرة كما سيصرح به الشارح **قوله** فان قيل الاستطاعة صفى الشكل الثاني **قوله** فكيف اه نتيجة **قوله** قلنا المراد اه كان حاصل الجواب ان اراد بالصفة في الصفري والكبرى الصفة الحقيقية فالصفري ممنوعة والكبرى ممتنة او الصفة الاعتبارية فبالعكس فافهم **قوله** لا يشتق منه اه اي من المجموعه والا فيشتق من الجزء الاول و يحل عليه فيقال هو سالم الاسباب او سلمها **قوله** وصحة التكليف الخ ثمة الجواب **قوله** فان اريد بالجحاه اي وبلا استطاعة في قوله فلم يكن الاستطاعة اه الاستطاعة الاولى **قوله** وان اريد بالمعنى الثاني اه اي واريد بالاستطاعة الاستطاعة الاولى ايضا **قوله** وقد يجاب اه عن الاستدلال السابق بل جواب المصنف بمنع الملازمة الا انه يلزم هذا الجيب تسليم كذا الاستطاعة قبل الفعل كما هو مذهب الخصم كما سيصرح به الشارح **قوله** المصرفة اي بالفعل **قوله** التي تصرف اه اي من شأنها ان تصرف اه **قوله** لا اختلاف اي بين القدرتين

في اثبات الملازمة المنعقدة
ولما جازب بإبطال السند كما هو
في اثبات الملازمة المنعقدة
ولما جازب بإبطال السند كما هو

قوله وهو الاختلاف في التعلق **قوله** فالكاثر المكلف بالايمان **قوله** قادر على الايمان اى للاعاجز
 عنه حتى يلزم تكليف العاجز **قوله** وضعه عطف على المسبب **قوله** تسليمه اعترافا بما ذهب الخضم
 المستدل به ان كلامه كان على تقدير ان لا يكون القدر قبل الفعل **قوله** لكن القدر اى بشخصها لا بمثلها
 كما هو من باب الاشعري فلا يرد ان هذا التسليم غير مضر لانه سبق ان الاشعري يجوز سبق مثل القدر
 على الفعل على رأى الشارح **قوله** قبل الفعل اى الذى هو الضد المتروك وان كانت مع الفعل الذى
 هو الضد المفعول تأمل **قوله** فان اجيب اى عن قوله ولا يخفى **قوله** بان المراد اى مراد القائلين يكون
 القدر مع الفعل **قوله** ان ما اى قدره **قوله** واما نقض القدر فقد نكواه فتسليم كذا القدر قبل الفعل ليس
 اعترافا بما ذهب الخضم وترك لما ذهب نفسه **قوله** بتقديمه اى حتى عند القائلين بكونها مع الفعل **قوله** متعلقة
 بالضد هو اى سبيل البذل **قوله** فلا نزاع في وقوع التكليف فضلا عن جواز **قوله** ثم عدم التكليف اى عدم
 وقوعه **قوله** لا ليس اى بقتيم **قوله** متفق عليه اى ليس فيه خلاف يعتد به فلا يناه في ما في جميع الجوامع
قوله من العوارض اى البليات **قوله** وقد يستدل اى من جانب المعتزلة **قوله** على نفسه نفس الجواز اى جواز
 التكليف باليس في الوسم بقتيم **قوله** لو كان اى وقوع التكليف المذكور **قوله** وقوعه اى ذلك
 التكليف **قوله** ضرورة اى دليل الملازمة **قوله** لو وقع اى التكليف المذكور **قوله** لنم كذب كلام الله
 تعالى حيث اخبر الله تعالى بعدم وقوعه **قوله** وبذلك نكته اى بذلك نقض اجماله **قوله** ما يتعلق اى ختم ايمان
 الكافر وطاعة العاجز مثلا في العلم والارادة ومن التكليف المذكور مثلا في الاخبار **قوله** وحملها
 على تقصير تفصيل القدر في الرفع تارة والملازمة اخرى **قوله** محالة او مطلقا ذاتيا او غيرها **قوله** والاه
 اى ولو عرض له الامتناع بالغير **قوله** لنوم المحال اى لما هو ممكن في نفسه **قوله** والحاصل الخ وحاصل الحاصل
 من الملازمة ان اراد المستدل بالمحال المحال المطلق ومنع الرفع ان اراد به المحال الذاتي **قال**
 وما يوجد من الالام الخ اول هذه المسئلة مستغنى عنها بمسئلة خلق الاعمال لانه ان النزاع في ان افعال

العباد مخلوقة له تعالى ولا اغاها في الحاصل بالمصادر الا في انفسها الا ان الصنف مع عدم تحاشيه عن الاستغناء والكوار فيما اهتم به ذكرها توطئة لما في مسألة الاجل من ان المقتول يخلق الموت في الاجل لا بفعل العبد لكن الشرح العلامة جعل الزمان في خلق الافعال تخصا بالمصادر وحكم بانها توليدات وبانه ليس للعباد فيها عندنا دخل ولهي بالاكطب وذلك ينافي ما سبق من الشرح نفسه ان الزمان في الحاصل بالمصادر وبما ذكرنا من وجه التقيد الاله بالخلق خلافا لما عمله الكافر **قوله** عقب القتل والاماتة والعدم عقب الاعلام **قوله** قالوا ان كان الفعل صادرا عن قضية كلام الشارح ان المراد بكل من الفعلين في الشرطية الاولى هو التأثير واما في الشرطية الثانية فالمراد بالفعل الاول هو الاثر والثاني التأثير واما في معنى الثاني التوليد فبالعكس فكل هذا المراد بحركة اليد تحريكها واحقق انه ليس بشئ من العلم للضرب والانتكاس للكسر وسائر الامور الحاصلة بالمصادر توليديا فان التوليد هو ان يوجب اثره فاعله اثره كمثل ان كان حركة اليد على مضاضها **ق** ان يوجب فعل اثره **ق** فعلا آخر اثره **ق** وليا مخلوقا فيناه بلها مخلوقا للعبد بالواسطة **ق** والاولى ان لا يقيد بالخلق اه كما يقول المضم في بحث الاجل لا يصنع للعبد في الموت تخليقا ولا اكسابا **ق** لا يصنع للعبد اه اربل الصنع له في تخلق التولد منه او كسبه كالضرب للالم والكسر للانتكاس **ق** واما الاكذب فلا يستحق له الاكذب ما ليس قائما بمحل القدرة اغا يعني ذلك اذا كان الاكذب يعجز الاتصاف او مستلزما له واما اذا كان يعجز توجه القدرة والارادة فلا عار ان تذكره لايجز في الموت المتولد من قتل الانسان نفسه ففأمل **مسألة الاجل قال** باجله الباء سببته بدليل مقابلتها بقولهم بفعل العبد وجعل الاجل سببا لجعل الربيع منبئا للبقول **ق** مزان الله الاول ان القائل **ق** قد حكم بأجل العباد اه كان المعيزان الله تعالى جعل الاجال يحكمها بها اللوات معلومة في علمه تعالى من غير تعليق يفيد الرد وكان في علمه سنة سبعين اهل زيد وفيه

ان لم يقتل في اربعين مثلاً والجواب ان التعليق بالحق في علمه لا يفيد الزد وكان يقول ان لم يقتل في
 اربعين لكنه لا يقتل فيه **قوله** في ان بعض الطاعات يزيد في العمر مقتضى هذا مع ما في المقول ان الاجل عند
 هو الوقت الذي علم الله انه يموت فيه لا القتل ولا الفعل ما يزيد ادمه العمر فبذلك لو قال المصنف والمقتول و
 كذا فاعل ما يزيد ادمه العمر ميت باجله كان اولى **قوله** ولا قصاصاه يدفعه ان الله تعالى قد احببه في هذا الوقت
قوله وبأنه لو كان ميتاً باجله كان بناء الاستدلال على ان الاجل الزمان الذي قدره الله لنفسه الموت مع قطعه
 عن النظر في القتل وعلم به وبناء جواب الشرح على تسليم ذلك وبناء جواب عصام بقوله يدفعه ان الله قد احببه
 احببه في هذا الوقت لعلمه بان قتله في هذا الوقت وتقدير الاجل لهذا العلم لا ينافي استحقاق الذم والعقاب على
 منه ذلك والقول بان الاجل ما قدره الله للموت سواء كان بالقتل او لا **قوله** انه لو لم يفعل اه لو بنا غير استدلاله
قوله قوله لكنه تصرح بما افاده لوم انتفاء المقدم **قوله** الفعل بمعنى التأثير **قوله** فان القتل الذي هو تأثير **قوله**
 على ان الموت وجوبه اى موجود في وجوده في نفسه لا بوجوبه في غيره فقط بقرينة مقابلة بالبعد حتى ولو قيل ان الخلق
 بمعنى افاة الوجود اعم من ان يكون في نفسه او في غيره لم يكن كلام المصنف متنبهاً على كون الموت وجوباً ولا اختياراً
 تفيد خلق في الآية بقدر **قوله** قدسه اى لا اوجه **قوله** القتل والموت هل لفاعل ما يزيد ادمه العمر ايضا احل
 وقد يتوهم من قولهم عصام وغيره ان غير المقول ايضا عنده اجلين ا لقتل المفضوض والموت المحقق
مسئلة الزك **قوله** لان الرزق اه صفى قياس غير متعارف **قوله** وذلك قد يلو اه كبرى **قوله**
 لانهم فسر وه اه صفى **قوله** وذلك لا يكون اه كبرى **قوله** وجب ان العبد اه اى علمه تعالى بكون العبد
 ضالاً **قوله** اذ لا معنى لتعليق ذلك اه اقول علم المعنى لتعليق وجب ان الله ان العبد ضال ظاهر لان علمه
 تعالى غير اختياري فلا يتقيد بالمشية والارادة وما عدم المعنى لتعليق تسميته ضالاً فبغير ظاهر **قوله**
 لانه الخالق وحده كما ذكره المصنف في المتن **قوله** وهو باطل لقوله قد يقال ان النزاع بين المشايخ
 والمعتزلة انما هو في الهداية المسندة اليه تعالى فعند المشايخ بمعنى خلق المهيطة للاعتقاد والاك

والإيمان لأن ذلك مخلوق تعالى وعند المعتزلة بمعنى بيان طريق الحق لا بمعنى خلق الاعتقاد
والإيمان لأنه مخلوق العبد. عندهم وأما النزاع في أن معنى الهداية لغة كذا وكذا فذلك
بحث لغوي لا دخل له بالكلام فمع هذا لا يبطل رأيهم بقوله تعالى إِنَّكَ لَا تَهْدِي الْأَيْةَ **قوله**
بمعنى الدلالة الموصلة وبين ما خلق الاعتقاد **قوله** وَاللَّا مَخْلُوقُ الْكَافِرَةِ أَوَّلَ مَا تَعَالَى وَسَبَّ عَقْلَهُ
قَبْلَ التَّكْلِيفِ **مسألة** **البيان** **قال** في اللغة أي في المعنى الظاهري لا أهل اللغة
المصدق اللغوي **قوله** أي اذعان أي الاذعان الضعيف المتعلق بحكم المخبر بالمصدق عما هذا بسيط
عبارة عن الاذعان والحكم الضعيف والاول كان الثلاثة شرطه كما أنه عما القول بأنه اسم للاذعان والحكم
العلمي بسيط كما هو المشهور عن الحكماء **قوله** حكمه بمعنى الوقوع واللا وقوع **قوله** وقوله تفسير **قوله** وجعله
صادقاً الصدق الذي هو اصل المصدق أما صفة الخبر وصفة المخبر وقد مر معناها في شرحه **قوله**
والخبر الصادق في الاول ضمير جملته عائداً الى الحكم وعما الثاني المخبر ثم ان معنى جعل احدهما صادقاً نسبة
النفس الى الصدق الى احدهما وتعليقها بثبوت الصدق لاحدهما كما يظهر فيما بعد فيكون نقل الصدق الى الفصل
لافاضة ذلك الفعل الى النسبة والتسليم **قال** افعال أي مجبب اصل اللغة **قوله** وليس حقيقة المصدق أي
والحاصل أنه ليس المراد بالمصدق اللغوي المفسر بالإيمان العلم والمعرفة اليقينية الخالية عن الاذعان
بل المراد به الاذعان والقبول **قوله** ان يقع في القلب الوقوع في القلب عبارة عن العلم والوجود الظاهر
قوله نسبة الصدق اقول ليس المراد بالنسبة هنا المعنى اللغوي حتى يقال أنها هنا بمعنى مصدره من المفعول
لا بمعنى الفاعل والا لا يستلزم الاذعان بل المراد بها المعنى الاصطلاحي اعني الثبوت والوقوع **قوله**
من غير ان عان وقوله وهذا المعنى يقال له العلم والمعرفة اليقينية ويقابلها التهمة والجهالة وهي داخل
في التصور عند الشارح وأما عند صدر الشريعة فدخل المصدق في المنطق دون المصدق
اللغوي والاول عنده اعم من الثاني لأن الثاني لا بد وان يكون المراد للاذعان بخلاف الاول

فانه قد لا يكون معه واما عند الشارح فلا فرق بينهما **قوله** والبعض من غير ادعائه حتى يكون نقل الصدق
الى باب التفتيل لا فائدة العلم بشيئ من الخبر كما هو كذلك عند من قال ان الصدق يقى هو الحكم العلم ثم ان
المادة بقوله من غير ادعائه وقبول لفظه اشتراطها لا لفظها **قوله** بحيث يقع عليه كأنه مراد ذلك للملا
يحمل الادعائه والقبول عما هو على **قوله** عما هو صرح به حيث قرر الصدق بالتسليم **قوله** وهو
مبنى الصدق المنطقي كاللغوي ويقابله التكذيب والانكار **قوله** المقابل للتصور اى بخلاف
المعنى الاول فإنه داخل في التصور **قوله** صرح بذلك اى بان المعنى المعبر عنه ويدن هو معنى الصدق
المقابل للتصور **قوله** فلو حصل هذا المعنى اى بخلاف ما اذا حصل المعنى الاول فان اطلاق الخبر
عليه حقيقة **قوله** من جهة ان عليه شيئا اى وبما البعض مؤمن عند الله وبما فرغ عند الناس عند جعل
الاقراء شرط الاجراء الاحكام **قوله** ركن لا يحتمل السقوط اه اراد باحتمال سقوط الركن اقل
انتفاءه مع بقاء ركني الركن **قوله** والفعله اى حالة البقعة مع الفعلة **قوله** فان قيل قد لا يقع الصدق
اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية اى الصدق ما قد يقع وما قد يقع محتمل للسقوط وقوله قلنا الصغرى
منه للصغرى **قوله** والذي هو اه سند المنور **قوله** ولو سلم اه تسليم الصغرى ومنه للصغرى الكبرى
ان المراد بعدم احتمال السقوط في المدعى عدم احتمال حقيقة او كى وان قيل فبما هذا لا فرق بين
الصدق والاقراء فان الاقرار المستفى في حكم الباقي ايضا قلنا ان الصدق انما يكون باقيا اذا لم يطرد
عليه الضد كما ذكره الشارح واما الاقرار فقد يكون باقيا مع طرد ان الضد من سكتيب اللسان والادعاء
كما في حالة الاقرار فان المراد به الاقرار عما التكذيب اللسان كما لا يخفى **قوله** شمس الأئمة اى السرخس
كذا في ابن ابي شريف **قوله** ونحو الاسلام اى البردوى من الحنفية كذا في ابن ابي شريف **قوله** وذهب
جمهور المحققين اه بل من مذهب الاشعرى واتباعه وعليه القاضي والاستاذ ووافقه ما ذكرك
الصالحى وابن الرامى من المقر له عما في شرحه المواقف **قوله** نسخة تمام در دست دارشتم كذا في
نسخة من رغبته في شرحه من صالحي در مسجد ايشاه قصبه سيحون در دست سر قمر سرك مشيبي رحمه الله (١٢٧٤ هـ)